دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على ضوء القانون الجديد لترقية الاستثمار في الجزائر –الواقع والآفاق(2016/2002)–

د. فاتح جاري*

د. زهير شلال **

الملخص:

من أجل تجاوز الوضعية الاقتصادية الصعبة التي يعرفها الاقتصاد الجزائري وتماشيا مع توجهات الحكومة الساعية لتمكين المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب من المساهمة في العملية التنموية، أخذت الدولة على عاتقها توفير المناخ الاقتصادي الملائم لإنجاح العملية الاستثمارية.

وتعد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إحدى أهم المؤسسات التي أوجدت لتقديم الدعم والمساندة لفئات مختلفة من المستثمرين سعيا منها لتنشيط العملية الاستثمارية ومن ثم تحفيز النمو ولما لا تحقيق مستويات مقبولة من التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مؤسسات وهياكل الدعم، الدعم المالي والفني، الاستثمار.

Résumé:

Afin surmonter les difficultés économiques que subie l'économie algérienne et conformément aux orientations du gouvernement qui vise à apporter un soutien permanant au investisseurs étrangers ou locaux comme partenaire incontournable pour assurer une croissance économique durable toute en instaurant un climat favorable au développement des investissements.

Ces dans contexte qu'intervient l'agence national du développement des investissements comme vecteur de la promotion des investissements et de soutien à la croissance économique en Algérie.

Mots clefs: l'agence nationale du développement des investissements, institution du soutien d'investissement, soutien financiers, investissement.

* د/ فاتح جاري، أستاذ محاضر قسم أ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر.

**د/زهير شلال، استاذ محاضر قسم أ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر.

تمهيد:

منذ ثلاثة عشريات تقريبا والجزائر تسعى جاهدة لتوفير مناخ استثماري يتماشى والتوجه الاقتصادي (اقتصاد السوق) الذي تبنته، وبالضبط منذ أن عقدت أولى الاتفاقيات الاقتصادية مع الهيئات المالية الدولية، لذلك نجدها سنت مجموعة هائلة من القوانين أوجدت العديد من الهيئات والمؤسسات تماشيا مع ذلك، ومن بين القطاعات التي عولت عليها الحكومة نجد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خصوصا أن التجارب الدولية أظهرت أن هذا القطاع ساهم بدرجة كبيرة في تحقيق العديد من متطلبات التنمية الاقتصادية لذا تم خلق وكالات وهيئات تخدم هذا القطاع وخصوصيته، ومن أهم هذه الوكالات نجد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والتي تعول عليها الحكومة كثيرا في تحقيق برنامجها الموجه لهذ القطاع.

لذا جاء هذا البحث لدراسة وتحليل أهم المستجدات التي جاء بها القانون الجديد لترقية الاستثمار فيما يتعلق بهذه الوكالة، ومن ثم تظهر إشكالية الدراسة في السؤال التالي:

ماهي الحصيلة التي حققتها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على ضوء ماجاء به القانون الجديد لترقية الاستثمار؟

وللإجابة على هذه الإشكالية يمكن الاستعانة بمجوعة من الأسئلة الفرعية كما يلي:

- ماهي أهم الصعوبات التي واجهتها الوكالة قبل سن القانون الجديد لترقية الاستثمار؟؛
- ماذا وفر القانون الجديد من متطلبات حتى تؤدي الوكالة دورها جيدا وتحقق نتائج جيدة؟؛

وتحقيقا لماسبق نفترض من البداية مايلي:

- لم تحقق الوكالة نتائج جيدة قبل سن القانون الجديد لوجود العديد من العراقيل والصعوبات والتشابكات السلبية مع هيئات ومؤسسات الدعم الأخرى،
- وفر القانون الجديد أرضية من الناحية القانونية – مقبولة إلى حد بعيد– لتجاوز الصعوبات السابقة وبذلك تحقق الوكالة المنتظر منها،

أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في محاولة إظهار الجهود التي بذلتها وتبذلها الدولة من أجل دعم العملية الاستثمارية في الجزائر قصد تجاوز المصاعب الاقتصادية من جهة، وتماشيا مع خيار التحول نحو اقتصاد السوق من ناحية أخرى؛ خصوصا وأنها وفي كل مناسبة تظهر بأنها تريد تحقيق نتائج اقتصادية واجتماعية مقبولة لذلك أوجدت العديد من الهيئات والوكالات لتوفير الدعم والمساندة للمستثمرين بغض النظر عن جنسيتهم، ونجد في هذا المجال الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كوكالة حكومية هدفها الأساسي العمل على تطوير الاستثمار بتقديم الدعم والمشورة للمستثمرين.

أهداف الدراسة:

نريد تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- ✓ محاولة إبراز الدور الذي تقوم به الوكالة على ضوء القانون الجديد 16-09 من خلال ما توفره من مختلف التحفيزات والمزايا المقدمة للمستثمرين؛
- ✓ دراسة وتحليل حصيلة الوكالة على بعض المؤشرات الاقتصادية من 2002 إلى غاية 2016.

منهجية الدراسة:

للإجابة على إشكالية هذه الدراسة والتي تصب في محاولة تقييم حصيلة الوكالة باعتبارها أحد أهم وكالات دعم الاستثمار المحلي والأجنبي لذا سنستخدم المنهج الوصفي لاستعراض المفاهيم النظرية المرتبطة بالموضوع، ثم نستخدم المنهج التحليلي لدراسة وتحليل تلك التدخلات.

المحور الأول: ماهية الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

تماشيا مع التحولات الكبرى التي أقرتها السلطات من أجل النهوض باقتصاد البلاد تم التركيز على العملية الاستثمارية، حيث تم سن مجموعة من التشريعات دعما لذلك، كما تم إيجاد عدد من الهيئات والوكالات لدعمه منها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

أولا: تقديم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات بهدف تطوير وتحرير الاستثمار وهي جاءت عوضا [1]عن وكالة ترقية وتدعيم الاستثمارات المنشأة في 1993، وفي 2001 تم تعديل هذا المرسوم بالأمر رقم:01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار[2]، حيث تم إقرار إنشاؤها[3] والذي يعتبرها مؤسسة عمومية إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تحت سلطة رئيس الحكومة وذلك في إطار تنسيق مجهودات الحكومة في دعم المشاريع الاستثمارية وتعزيز التشاور بين كل الإدارات المعنية، حيث تقوم بتزويد المستثمرين بكل الوثائق الإدارية الضرورية لإنجاز الاستثمار وتبليغهم بقرار منح المزايا المطلوبة من عدمه، بالإضافة لذلك جاء هذا الأمر بـ:

- ✓ المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب؛
- ✓ حرية إنجاز الاستثمارات واستفادتها من الحماية والضمانات والحوافز والمزايا المنصوص عليها؛
- ✓ إنشاء مجلس وطني للاستثمار يكون تحت سلطة رئيس الحكومة ويكلف باقتراح استراتيجية لتطوير الاستثمار وأولوياتها ويقترح التدابير التحفيزية ويحدد المزايا التي تمنح، كما يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار وتشجيعه، بالإضافة لذلك يمكنه أن يحث ويشجع على استحداث مؤسسات وأدوات مالية ملاءمة لتمويل الاستثمار وتطويرها،...إلخ؛
- ✓ إنشاء صندوق لدعم الاستثمار في شكل حساب تخصيص خاص؛

وهي تهدف إلى تشجيع الاستثمار الخاص والعام المحلي والأجنبي من دون تمييز، وفي هذا الإطار تتولى على الخصوص ما يلي:[4]

- ✓ تجميع الإدارات والهيئات المعنية المخول لها قانونا توفير الخدمات الضرورية لتحقيق الاستثمار في شباك وحيد، لدى كل هيكل لا مركزي من مراكزها العشرة الموزعة عبر أنحاء التراب الوطني، وذلك بهدف تحقيق وتبسيط إجراءات تأسيس المؤسسات والمشاريع؛
- ✓ ترقية وإدارة مختلف العناصر التي من شأنها تشجيع الاستثمار وذلك عن طريق توفير الدعم والمعلومات للمستثمرين؛
- ✓ منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به، وتسيير صندوق دعم الاستثمار؛
- ✓ الرقابة والإشراف على المشاريع الموروثة عن وكالة دعم وترقية الاستثمار والتي قدرت بحوالي 48000 مشروع، كما تتولى الوكالة مراقبة ومتابعة المشاريع التي منحت لها امتيازات فيما يتعلق باحترام الالتزامات، ويحق لها أن تسحب المزايا بالشروط التي منحت بها إذا لم تحترم المؤسسة المستفيدة الآجال المحددة قانونا.

وفي 2016 سن القانون 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار، حيث تكلف الوكالة وبالتنسيق مع الإدارات والهيئات المعنية بما يأتي[5]:

- ✓ تسجيل الاستثمارات؛
- ✓ ترقية الاستثمارات في الجزائر والترويج لها في الخارج؛
- ✓ ترقية الفرص والإمكانيات الإقليمية؛
- ✓ تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات وإنجاز المشاريع؛
- ✓ دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم؛
- ✓ الإعلام والتحسيس في مواقع الأعمال؛
- ✓ تأهيل المشاريع المذكور في المادة 17 منه وتقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها؛
- ✓ المساهمة في تسيير نفقات دعم الاستثمار طبقا للتشريع المعمول به؛
- ✓ تسيير حافظة المشاريع السابقة لهذا القانون؛

ثانيا: أجهزة الوكالة

تنشأ لدى الوكالة أربعة مراكز تضم مجموع المصالح المؤهلة لتقديم الخدمات الضرورية لإنشاء المؤسسات ودعمها وتطويرها وكذا لإنجاز المشاريع:[6]

1. **مركز تسيير المزايا:** يكلف بتسيير المزايا والتحفيزات المختلفة الموضوعة لفائدة الاستثمارات بواسطة التشريع الساري المفعول، باستثناء تلك الموكلة للوكالة؛
2. **مركز استيفاء الإجراءات:** ويكلف بتقديم الخدمات المرتبطة بإجراءات إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع؛

3. **مركز الدعم لإنشاء المؤسسات:** ويكلف بمساعدة ودعم إنشاء وتطوير المؤسسات؛
4. **مركز الترقية الإقليمية:** ويكلف بضمان ترقية الفرص والإمكانات المحلية؛

ومما يدعم هذه المراكز وبذلك يدعم الاستثمار أن لقرارات أعضاء هذه المراكز الحجية أمام الإدارات التابعة لها؛ ولا يتوقف الدعم والمساندة عند كل هذا فيمكن أن تستفيد الاستثمارات من المساعدات والدعم المنصوص عليهما في حساب التخصيص الخاص رقم 124-302 الذي عنوانه الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودعم الاستثمار وترقية التنافسية الصناعية.[7]

كما يحتفظ المستثمر بالحقوق المكتسبة فيما يخص المزايا والحقوق الأخرى التي استفاد منها بموجب التشريعات السابقة لهذا القانون والتي أنشأت تدابير لتشجيع الاستثمارات إلى غاية انقضاء مدة هذه المزايا.[8]

ولتحسين وتفعيل دورها مكن المشرع الوكالة من منح امتيازات كثيرة للمستثمرين[9]حتى تسهل لهم العملية الاستثمارية في الجزائر وأظهرت الدولة أنها ستقف معهم وترافقهم.

المحور الثاني: المزايا الممنوحة عن طريق الوكالة

من أجل تشجيع الاستثمارات تم إقرار مجموعة من الامتيازات على مختلف أنواعها على النحو التالي:[10]

- ✓ الاستثمارات قبل انجازها ومن أجل الاستفادة من هذه المزايا يشترط أن يتم تسجيلها لدى الوكالة؛
- ✓ استثمارات الإنشاء وتوسيع قدرات الإنتاج و/أو إعادة التأهيل المتعلقة بالنشاطات والسلع التي ليست محل استثناء من المزايا.

وتعد استثمارات قابلة للاستفادة من المزايا، السلع التي تكون موضوع رفع خيار شراء المستأجر في إطار الاعتماد الإيجاري الدولي بشرط إدخال هذه السلع إلى التراب الوطني في حالة جديدة.

وتم تقسيم المزايا إلى:

أولا: المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة[11]

زيادة على التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام تستفيد الاستثمارات المعنية بالمزايا كمايلي:

1. **بعنوان مرحلة الإنجاز:** تستفيد من:

- ✓ الإعفاء من الحقوق الجمركية، فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- ✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- ✓ الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني؛

- ✓ الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الإمتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية، وتطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الإمتياز الممنوح؛
- ✓ تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار؛
- ✓ الإعفاء لمدة عشر سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار ابتداء من تاريخ الاقتناء؛
- ✓ الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.

2. **بعنوان مرحلة الاستغلال:** بعد معاينة المشروع في مرحلة الاستغلال بناء على محضر تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر، لمدة ثلاث سنوات من المزايا الآتية:
   - ✓ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛
   - ✓ الإعفاء من الرسم على النشاط المهني؛
   - ✓ تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

بالإضافة لذلك تستفيد الاستثمارات المنجزة في المناطق المحددة قائمتها عن طريق التنظيم، التابعة لمناطق الجنوب والهضاب العليا، وكذا كل منطقة أخرى تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة، مما يأتي:[12]

- ❖ **بعنوان مرحلة الإنجاز:** زيادة على المزايا المذكورة في الفقرة الأولى، البنود: أ، ب، ج، د، و، ز من المادة 12 مما يأتي:
  - تتكفل الدولة كليا أو جزئيا، بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة؛
  - التخفيض من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة بعنوان منح الأراضي عن طريق الإمتياز من أجل إنجاز مشاريع استثمارية.
- ❖ **بعنوان مرحلة الاستغلال:** من المزايا المنصوص عليها في الفقرة 2، البندان: أ، ب من المادة 12، لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في مرحلة الاستغلال والمحددة في محضر المعانية الذي تعده المصالح الجبائية بناء على طلب المستثمر.

ويشترط لمنح المزايا لفائدة الاستثمارات التي يساوي مبلغها أو يفوق خمسة ملايير دينار للموافقة المسبقة من المجلس الوطني للاستثمار.[13]

ثانيا: المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز و/أو المنشئة لمناصب الشغل والمزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني:

يتم الاستفادة من المزايا الإضافية على النحو التالي:

1. المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز و/أو المنشئة لمناصب الشغل

حيث أكد المشرع أنه لا تلغى المزايا المحددة في المادتين 12 و13 من هذا القانون التحفيزات الجبائية والمالية الخاصة المنشأة بموجب التشريع المعمول به لفائدة النشاطات السياحية والنشاطات الصناعية والنشاطات الفلاحية، كما لا يؤدي وجود عدة مزايا من نفس الطبيعة سوا ء تلك المنشأة بموجب التشريع المعمول به أو تلك المنصوص عليها في هذا القانون إلى تطبيقها معا وفي هذه الحالة يستفيد المستثمر من التحفيز الأفضل.[14]

أيضا ترفع مدة مزايا الاستغلال الممنوحة لفائدة الاستثمارات المنجزة خارج المناطق المذكورة في المادة 13 من هذا القانون ، من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات عندما تنشيء أكثر من مائة منصب شغل دائم خلال الفترة الممتدة من تاريخ تسجيل الاستثمار إلى غاية نهاية السنة الأولى من مرحلة الاستغلال على الأكثر.[15]

2. المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني

أعطى المشرع امتيازات هامة وخاصة للاستثمارات التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني، على أن تكون على أساس اتفاقية متفاوض عليها بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة، طبعا وبعدما يوافق عليها المجلس الوطني للاستثمار، حيث وبالإضافة للمزايا المنصوص عليها في المواد 12و13و15و16 تضاف لها الامتيازات الموالية[16] والتي يمكن إجمالها فيما يلي:[17]

- ✓ تمديد مدة مزايا الاستغلال المذكورة في المادة 12 من القانون نفسه لفترة يمكن أن تصل إلى عشر سنوات؛
- ✓ منح إعفاء أو تخفيض طبقا للتشريع المعمول به للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي والإعانات أو المساعدات أو الدعم المالي وكذا كل التسهيلات التي قد تمنح بعنوان مرحلة الإنجاز للمدة المدة المتفق عليها حسب أحكام المادة 20 من القانون نفسه؛
- ✓ يؤهل المجلس الوطني للاستثمار لمنح إعفاءات أو تخفيضات للحقوق أو الضرائب أو الرسوم بما في ذلك الرسم على القيمة المضافة المطبق على أسعار السلع المنتجة التي تدخل في إطار الأنشطة الصناعية الناشئة حسب الكيفيات المحددة ولمدة لا تتجاوز خمس سنوات؛
- ✓ كما تستفيد من نظام الشراء بالإعفاء من الرسوم المواد والمكونات التي تدخل في إنتاج السلع المستفيدة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة حسب الأحكام المحددة؛

- ✓ يمكن أن تكون مزايا الإنجاز المقررة في هذه المادة، بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار، محل تحويل للمتعاقدين مع المستثمر المستفيد والمكلفين بإنجاز الاستثمار لحساب هذا الأخير، حسب التنظيم.

وبالإضافة لكل هذه الامتيازات المقررة أعطيت ضمانات متعددة للمستثمر بشكل عام وللمستثمر الأجنبي بشكل خاص مما يعطي نوعا من الأمان للعمل في الجزائر، ويمكن تلخيص ذلك فيما يلي:[18]

- ✓ يتلقى الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب معاملة منصفة وعادلة فيما يخص الحقوق والواجبات المرتبطة باستثماراتهم؛
- ✓ لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع استيلاء ونزع الملكية إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به، وفي حالة الاستيلاء ونزع الملكية يترتب عليه تعويض عادل ومنصف؛
- ✓ تسوى حالات الخلاف بالتقاضي إلا في حالات وجود اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أوفي حالة وجود اتفاق مع المستثمر ينص على بند تسوية يسمح للطرفين بالاتفاق على تحكيم خاص؛
- ✓ ضمان تحويل الرأسمال المستثمر والعائدات الناجمة عنه حسب ترتيبات محددة؛

وحتى نعطي صورة لما آلت إليه الأمور بقيام الوكالة بالدعم والتمويل سنحاول تقييم الحصيلة من 2002 إلى 2016 من خلال المحور الموالي.

المحور الثالث: حصيلة الوكالة خلال الفترة 2002 إلى 2016

سنحاول من خلال هذا الجزء تقديم حصيلة مفصلة للمشاريع المدعمة من قبل الوكالة للفترة 2002 إلى 2016.

أولا: الحصيلة الإجمالية للمشاريع الاستثمارية المصرحة

توفر البيانات أدناه صورة عامة عن المشاريع الاستثمارية المصرحة خلال الفترة 2002-2016 كمايلي:

الجدول رقم:1 ملخص المشاريع الاستثمارية المصرحة

المشاريع	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار	%	منصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	62982	% 99	10584134	% 83	1018887	% 90
الاستثمار الأجنبي	822	% 1	2216699	% 17	119525	% 10
المجموع	63804	%100	12800834	% 100	1138412	%100

المصدر: www.andi.dz consulter le 01/01/2018

بقراءة بسيطة للأرقام يتضح أن الاستثمار المحلى استحوذ على 99% من مجموع المشاريع الاستثمارية المصرحة خلال الفترة 2002 إلى 2016 والاستثمار الأجنبي أخذ حصة ضعيفة جدا؛ بل تكاد تنعدم بنسبة 1% في الوقت الذي رافعت السلطات كثيرا لتحفيزه ودعمه؛ بل سعت جاهدة لتوفير مناخ ملائم لجذبه؛ لكن الأرقام تبين صورة لا تتوافق وحجم التنازلات والدعم الموفر له.

طبعا الأمر انعكس على عدد المناصب التي وفرها كلا منهما، حيث نجد أن 90% من ما مجموعه 1138412 منصب عمل استحدث كان من نصيب الاستثمار المحلي؛ أي ما قيمته 10584134 مليون دينار، وفي المقابل نجد النسبة في حدود 10%؛ أي ما يقارب 20000 منصب عمل فقط ما وفره الاستثمار الأجنبي بقيمة 2216699 مليون دينار، وربما الكثير منها مناصب مؤقتة الأمر الذي يفتح الباب واسعا لإعادة مراجعة الأمور جيدا.[19]

ثانيا: حصيلة الوكالة حسب قطاع النشاط للفترة 2002-2016

وبدراسة تفصيلية للحصيلة الإجمالية حسب قطاع النشاط يظهر أن هناك تباين كبير بين القطاعات الاقتصادية سواء من حيث عدد المشاريع أو من حيث القيمة المالية للتمويلات التي تقوم بها الوكالة إلى جانب حصة كل قطاع في امتصاص البطالة.

الشكل رقم:1 توزيع حصيلة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب قطاع النشاط

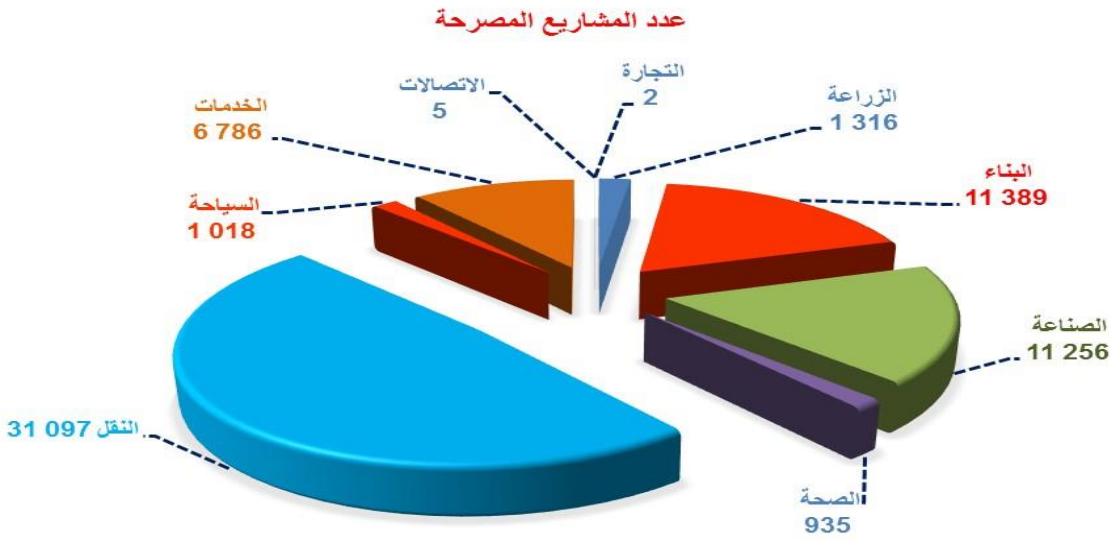

المصدر: www.andi.dz consulter le 03/01/2018

بقراءة متفحصة للبيانات المتوفرة في هذا المجال يوضح الشكل البياني السابق أن قطاع النقل استحوذ على 31097 مشروع وهو ما يمثل أكثر من 48% من مجموع المشاريع المصرح بها لدى الوكالة ثم يليه قطاع البناء بـ: 11389 مشروعا وهو ما يمثل 17.85% من المجموع وقريبا منه قطاع الصناعة بـ: 17.64% والباقي موزع على القطاعات الأخرى.

وما يلاحظ أن الجمهور اختار قطاع النقل نظرا لخصوصية القطاع والذي لا يتطلب استثمارات كبيرة، أيضا نظرا لتخلى الدولة على القطاع لصالح الخواص بقيامها بعملية خوصصة كبيرة لمؤسساتها التي كانت قائمة من قبل، إلى جانب أن القطاع وحسب اعتقاد غالبية الجزائريين يتميز بدرجة مخاطرة ضعيفة، بالإضافة لكل ذلك يتطلب عدد قليل من العمال وفي الغالب تجد صاحب المشروع وأحد أفراد العائلة أو المعارف يشتغل معه، وهو الأمر الذي ساهم بشكل كبير في أنه لم يساهم في خلق سوى ما يربو عن 14% من عدد مناصب العمل المصرح بها لدى الوكالة محتلا الرتبة الثالثة في هذا الإطار بعد كل من الصناعة بـ: 40.97% والبناء بـ: 21.62%.

الشكل رقم:2 توزيع مناصب العمل للمشاريع المصرحة حسب ال

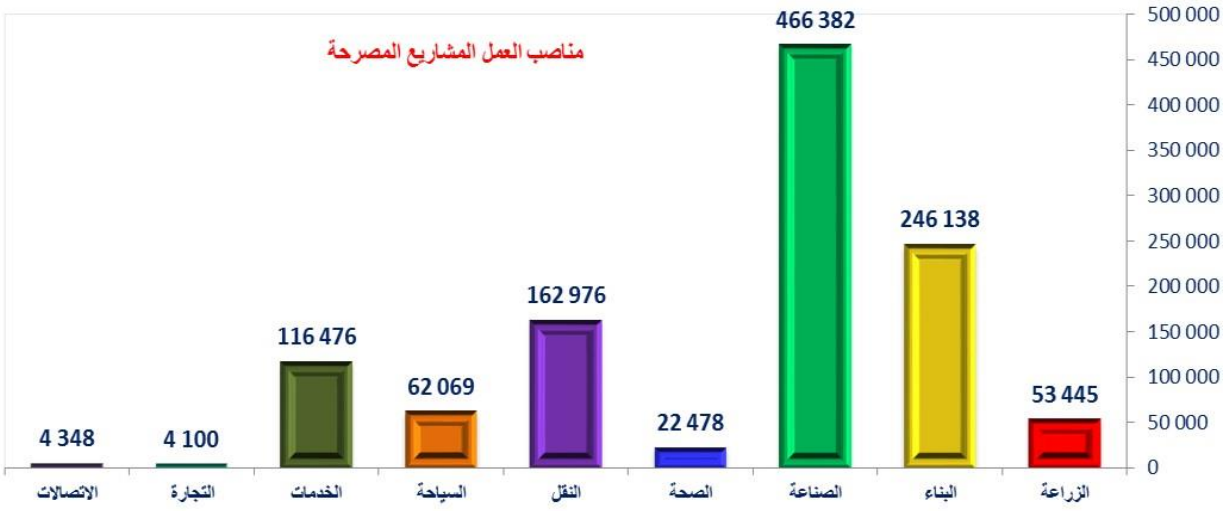

المصدر: www.andi.dz consulter le 04/01/2018

أما قطاعي البناء ونظرا لخصوصية المرحلة بتبني الدولة لمشاريع تنموية طويلة الأجل قائمة على فتح عدة ورشات لإنجاز عدة مشاريع كبرى على غرار مشروع مليون سكن والطريق السيار شرق غرب ومشاريع وبنى أساسية في العديد من الولايات ...إلخ دفع بطريقة أو أخرى لارتفاع عدد المشاريع إلى أكثر من 11300 مشروع؛ وإن كان ذلك لا يمثل سوى ما نسبته 17.85% من مجموع المشاريع محتلا المرتبة الثانية من مجموع المشاريع بالقيمة متجاوزا مبلغ 1310000دج مشغلا أكثر من 466300 عامل وهو ما يمثل 21.62 % من مجموع مناصب العمل.

الشكل رقم:3 مبلغ المشاريع المصرحة حسب القطاعات بمليون دج

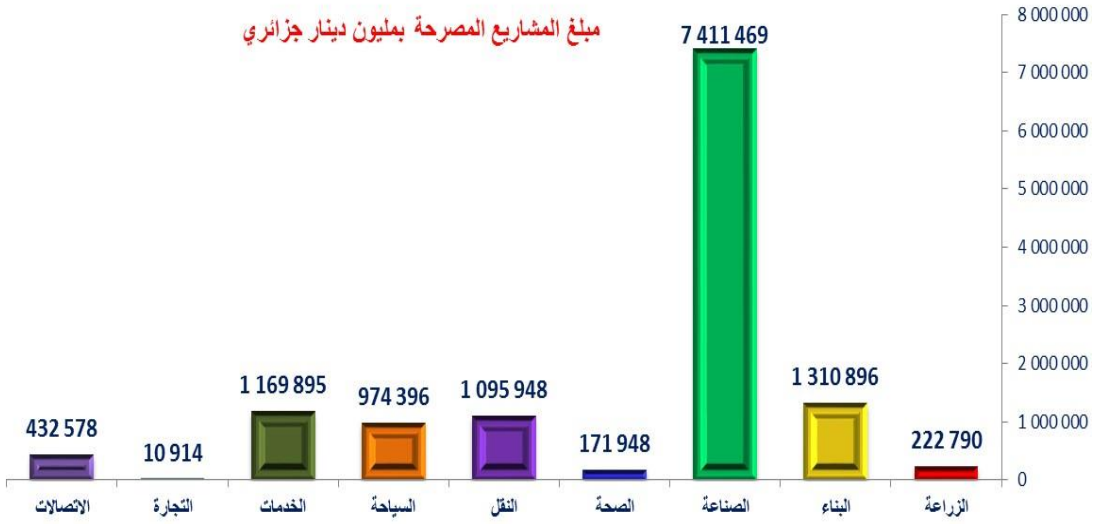

المصدر: www.andi.dz consulter le 04/01/2018

أيضا القطاع الصناعي أولته الدولة أهمية خاصة[20] (حسب تصريحات السياسيين) بإتباع استراتيجية تنموية تعطيه الأولوية للنهوض باقتصاد البلد فإنه سجل أكثر من 11200 مشروع؛ أي ما يمثل 17.64% من مجموع المشاريع؛ لكنه من حيث القيمة كان الأول بما يقارب 60% من القيمة الإجمالية متجاوزا 7410000دج ومشغلا لما يفوق 46600 عامل؛ أي 40.97% من مناصب العمل وهذا طبعا لخصوصيته فهو يتطلب استثمارات كبيرة ومتطورة إلى جانب يحتاج لعمال كثر وهذا ما يفسر في جزء كبير منه ضخامة المبالغ وارتفاع عدد العمال مقارنة بالقطاعات الأخرى؛ وإلا فبالنظر لعدد المشاريع نجده بعيد جدا عن ما الاهداف المسطرة من الوزارة الوصية، أيضا لا تلائم الأمر وحجم التنازلات التي قدمت سواء للمستثمرين المحليين أو الأجانب على وجه الخصوص.

كذلك ما يلاحظ أن قطاعات هامة احتلت مراتب ضعيفة وضعيفة جدا وعلى الخصوص القطاع السياحي أين البلاد تعرف تميز سياحي كبير سواء من حيث الموقع أو المناخ وإطلالها على البحر، كما تتميز بمناظر متميزة وتنوع ثقافي تضاريسي هائل ...؛ لكن القطاع لم يسجل سوى 1.6% من مجموع المشاريع.

أيضا قطاع آخر لا يقل أهمية عن سابقه وهو القطاع الفلاحي والذي سجل نسبة 2.06 %من مجموع المشاريع ولم يشغل سوى 53445 عامل؛ أي ما نسبته 4.69% فقط في بلد يعرف بطابعه الزراعي الريفي وإمكانات زراعية يشهد له بها المختصون.

ثالثا: الحصيلة حسب الطبيعة القانونية للاستثمارات للفترة 2002-2016

بالنظر إلى الطبيعة القانونية للاستثمار تظهر البيانات أن القطاع الخاص – تماشيا مع توجه الحكومة للانتقال لاقتصاد السوق– هو الذي نال الحصة الكبرى في عدد المشاريع بـ: 97.99% من المجموع كما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم:4 عدد المشاريع المصرحة حسب الطبيعة القانونية للفترة 2002-2016

المصدر: www.andi.dz consulter le 04/01/2018

طبعا هذا الكم من مشاريع القطاع الخاص تطلب 56.95% من القيمة النقدية الكلية للمشاريع والشكل الموالى يوضح ذلك.

الشكل رقم:5 مبلغ المشاريع المصرحة حسب الطبيعة القانونية بمليون دج

المصدر: www.andi.dz consulter le 06/01/2018

وعليه انعكس هذا على قطاع العمالة فشغل 963922 عامل؛ أي ما نسبته 84.67% في حين أن القطاع العمومي لم يتجاوز 126036 منصب؛ أي ما نسبته 11.07% والقطاع المختلط في حدود 48454 منصب فقط وبنسبة ضعيفة جدا 4.06% والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم: 6 مناصب العمل للمشاريع المصرحة حسب الطبيعة القانونية للفترة 2002-2016

المصدر: www.andi.dz consulter le 06/01/2018

رابعا: تقسيم المشاريع الاستثمارية للمشاريع المصرحة حسب قطاع النشاط للفترة 2002-2016

أما إذا تصفحنا المشاريع التي تشرك أجانب والتي هي ضعيفة جدا وذلك بـ: 822 مشروع وهي محصورة في الدول الأوروبية أو بالأحرى في دول الإتحاد الأوروبي بـ: 313 مشروع وهو ما يمثل 38.07% من المجموع الكلي وتمثل 71.62% من حصة أوربا وهذا ما يكرس التبعية التكنولوجية والتجارية، ثم نجد في المرتبة الثانية الدول العربية

بـ: 236 مشروع أما بالنسبة لإفريقيا فهي تكاد تكون معدومة بخمسة مشاريع فقط وهذا ما يفتح الباب واسعا أمام تساؤل هام أين هي الاتفاقيات التجارية مع الدول العربية والدول الإفريقية؟.

وبالنظر لتوزيع هذه المشاريع حسب قطاع النشاط نجدها مركزة على الصناعة والبناء والخدمات أما القطاعات الأخرى فسجلت نسب ضعيفة جدا، والشكل البياني الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم:7 تقسيم المشاريع الاستثمارية للمشاريع المصرحة أجنبية حسب قطاع النشاط

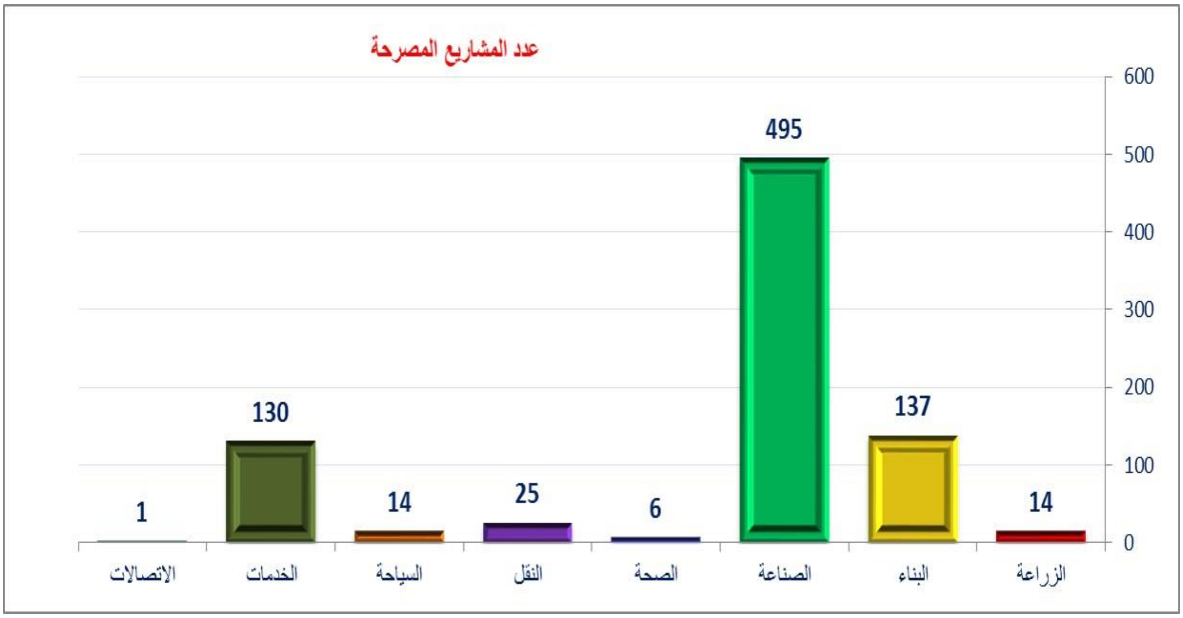

المصدر: www.andi.dz consulter le 01/01/2018

وحتى عدد مناصب العمل التي نتجت عن هذه المشاريع لم تسجل سوى 119525 منصب عمل وتوزيعها على القطاعات الاستثمارية يظهر انحصارها تقريبا في القطاع الصناعي ثم قطاع البناء وقطاع الخدمات في وقت تبقى ضعيفة جدا على مستوى باقي القطاعات، وهنا يظهر أن الاستثمار الأجنبي الذي تراهن عليه الدولة لم يستجب للتنازلات والامتيازات المقدمة وهو ما يتطلب إعادة مراجعة هذا الخيار.

الشكل رقم:8 مناصب العمل للمشاريع المصرحة حسب قطاع النشاط

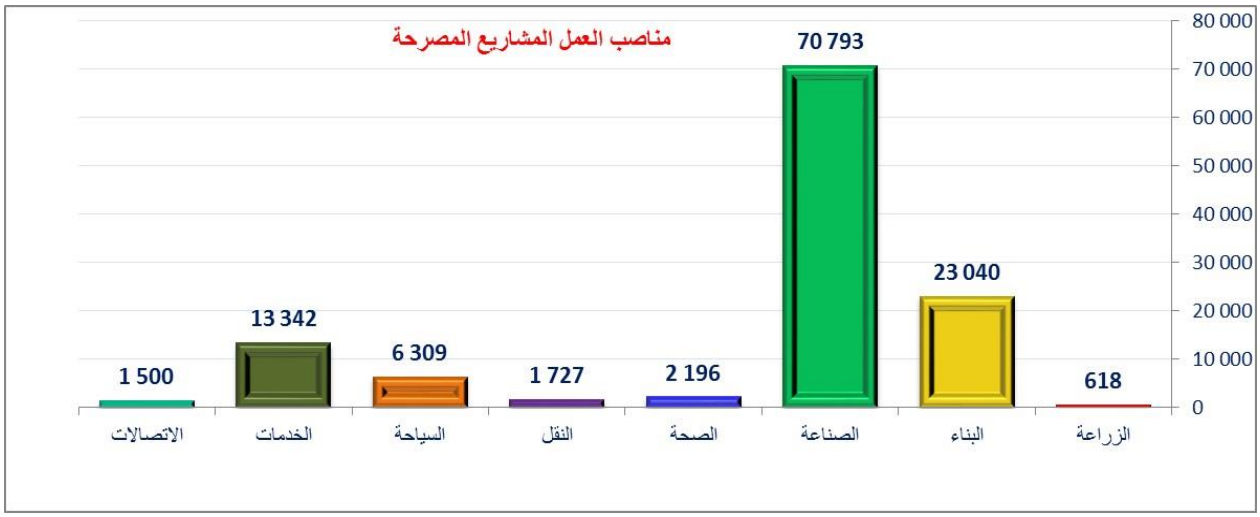

المصدر: www.andi.dz consulter le 06/01/2018

طبعا هذه الصورة انعكست على الجانب التمويلي أين نجد أن القطاع الصناعي أخذ اكثر من 80% من حجم التمويلات؛ أي 1783992 مليون دج، أما القطاعات الأخرى فتوزع عليها الباقي وهو ماسيؤدي إلى خلق تفاوت في القطاعات وهو مامن شأنه أن يؤثر سلبا على التنمية، ونجد قطاعات في بحبوحة مالية وأخرى مهمشة وتعاني من صعوبات مالية كبيرة.

الشكل رقم:9 مبلغ المشاريع المصرحة حسب قطاع النشاط بمليون دج

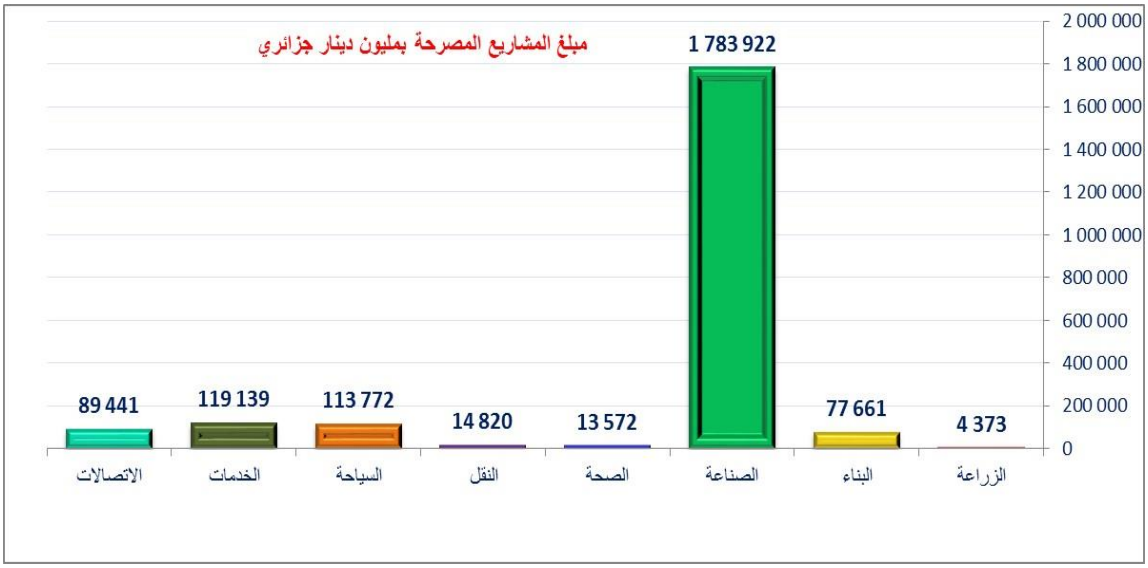

المصدر: www.andi.dz consulter le 08/01/2018

❖ **خلاصة واستنتاجات:**

عمدت السلطات وقصد تشجيع العملية الاستثمارية لتوفير المناخ الملائم وبهدف إعطاء ضمان أكثر للمستثمرين خصوصا الأجنبيين أسست لمجموعة من هيئات ومؤسسات الدعم ومن أهمها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والتي تم تفعيل دورها وتوسيع وتنويع مجالات دعمها منذ صدور المرسوم 16-09 ، حيث قامت بدعم مالي كبير حسب المقتضيات وتبين حصيلة لذلك أن:

- ❖ 98% من المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار موجهة للقطاع الخاص وهذا ما يترجم دعم الدولة لهذا القطاع، مما يؤكد عن تراجع دور الدولة المقاولة تكريسا منها للتوجه الرأسمالي بهدف تعويض الفراغ الناتج عن غلق أو خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية؛
- ❖ يحتل قطاع الصناعة الريادة في استحداث مناصب الشغل ثم قطاع البناء على عكس قطاع النقل الذي أخذ الحصة الكبيرة في عدد المشاريع الممولة من دون أن تكون له مساهمة فعالة في امتصاص البطالة خلال فترة الدراسة؛
- ❖ تم تخصيص الدعم حسب طلب الجمهور وليس حسب استراتيجية تنموية مسطرة سلفا مما نتج عنه استفادة قطاعات دون مستوى أخرى والذي عزز التفاوت بين القطاعات؛

- ❖ لم يستجب الاستثمار الأجنبي بقدر التنازلات المقدمة له وهذا ما يظهر أن هذا الخيار لا يزال غير فعال ويجب البحث عن أسباب عزوف المستثمر الأجنبي للاستثمار في الجزائر؛ حيث لم يتجاوز حجمه عن طريق الوكالة نسبة 10 % من إجمالي الاستثمارات خلال فترة الدراسة؛
- ❖ الحصيلة لم ترق إلى مستوى التمويلات المقدمة وهذا ما يؤكد أن المناخ الاستثماري غير ملائم في الجزائر ويجب تدارك الأمور سريعا والاسترشاد ببعض التجارب الدولية في ذلك مع الأخذ في الحسبان الخصوصية الجزائرية؛
- ❖ أغلب هياكل الدعم جاءت نتيجة متطلبات سياسية لا لضرورة ميدانية وإن كانت تظهر بأنها كانت لضرورة ميدانية ومدروسة؛
- ❖ هيئات المرافقة والدعم كأنها صناديق للتمويل وليس للدعم والاستشارة والتوجيه، فالمهم توسيع عدد المستثمرين وإعطائهم التمويل من دون دراسة لمشاريعهم ومدى توافقها مع تريده الحكومة؛ وإلا ما تفسير توجههم لقطاع النقل بنسبة كبيرة والذي لا يمتص البطالة كثيرا، بالإضافة إلى أنه قطاع خدمي في الأساس الأول؛ بل كان من الأجدر توجيهها نحو القطاعات الإنتاجية وبالخصوص إلى نشاطات بدائل المنتجات المستوردة حتى يتم تخفيف التبعية التجارية واقتصادا للعملة الصعبة، ولما فتح المجال لهم للتصدير وجلب العملة الصعبة؛
- ❖ يبدو أن النتائج المسجلة ضعيفة مقارنة مع حجم التمويل والامتيازات الجبائية وشبه الجبائية المنوحة عن طريق الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار ويجب العمل على تحسينها؛ خصوصا في ظل الأزمة النفطية والتي فرضت على الحكومة تبني سياسات تقشفية قد ترهن الكثير من هذه الامتيازات وتتراجع عن بعضها في ظل قصور الحلول في المدى القصير وهو ما سيجعل المستثمرين الأجانب وكذا المحليين يتخوفون من الاستثمار في الجزائر طالما لا يوجد استمرارية في التوجه المتبنى من الحكومة؛

❖ **التوصيات:**

ولمعالجة بعض النقائص يتطلب الأمر:

- ✓ وضع استراتيجية تنموية متكاملة يتم عن طريقها تحديد الأولويات وعقلنة تسيير الموارد المالية نحو القطاعات ذات البعد الاستراتيجي وذات القيمة المضافة العالية بما يتماشى وخصوصية الاقتصاد الجزائري؛
- ✓ تدعيم المزيج التمويلي المقترح من طرف الوكالة ببدائل تمويل الاسلامية لاستقطاب المستثمرين الذين يفضلون هذا النوع من التمويل؛
- ✓ استحداث بنك معلومات عن بنية وتوزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف التأسيس لسوق داخلية بينية فيما بينها؛

- ✓ العمل على إنشاء قاعدة بيانات مركزية للوكالة بهدف متابعة تطور تركيبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف الترويج للنماذج الناجحة وتحديد المعسرة أو المفلسة منها لدراسة نقاط القوة والضعف وتحليل الأسباب والمعوقات واقتراح الحلول؛
- ✓ توجيه الاهتمام للقطاعات الاقتصادية ذات الأولوية والميزة النسبية وليس التمويل حسب الطلب؛
- ✓ التوجه نحو اعتماد نموذج منح التحفيزات بالنتائج عن طريق مرافقة وتمويل المؤسسات التي حققت نتائج وساهمة في خلق مناصب العمل؛
- ✓ مراجعة خيار الاعتماد على الاستثمار الأجنبي كأنه الحل الأوحد لمشكلات الاقتصاد الجزائري؛ وإذا كان ولابد فيتم وضع شروط وتوجيهه بما يخدم الاستراتيجية التنموية المتبناة؛
- ✓ تقليص عدد الوكالات وهيئات الدعم والاعتماد أكثر على فكرة الشباك الوحيد لتسريع العملية التمويلية والتدعيمية؛
- ✓ خلق منافسة بين المؤسسات المدعمة وربطها بتخفيضات وتدعيمات إضافية.

قائمة المراجع:

1. الأمر رقم:01-03 المؤرخ في:2001/08/20 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 47، الصادرة بتاريخ: 2001/08/22.
2. العايب ياسين، دراسة وتحليل سياسة الدعم المالي الحكومي لإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، في مجلة دراسات اقتصادية، العدد1،2014 ، د ب.
3. زينات أسماء، دور التحفيزات الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر، الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد17، السداسي الثاني 2017.
4. فايدي كمال، قاسي ياسين، مناخ الاستثمار في الدول العربية وأهميته في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة-حالة الجزائر- ، الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد4، 2015.
5. المرسوم التشريعي رقم:93-12 المؤرخ في 1993/10/05 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64، الصادرة بتاريخ: 1993/10/10.
6. المرسوم التنفيذي رقم: 01-282 المؤرخ في 2001/09/24 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية رقم:55 المؤرخة في:2001/09/26.
7. المادة 06 من الأمر 01-03 المؤرخ في:20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد47، الصادرة بتاريخ: 2001/08/22.
8. المادة 26 من القانون 16-09، المؤرخ في 03 أوت 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 46 المؤرخة في 03 أوت 2016.
9. المادة27 من القانون 16-09، المؤرخ في 03 أوت 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 46 المؤرخة في 03 أوت 2016.

10. المادة 28 من القانون 16-09، المؤرخ في 03 أوت 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 46 المؤرخة في 03 أوت 2016.
11. المادة 35 من القانون 16-09، المؤرخ في 03 أوت 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 46 المؤرخة في 03 أوت 2016.
12. المادة 05 من القانون 16-09، المؤرخ في 03 أوت 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 46 المؤرخة في 03 أوت 2016.
13. المادة 12 من القانون 16-09، المؤرخ في 03 أوت 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 46 المؤرخة في 03 أوت 2016.
14. المادة 13 من القانون 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 46 المؤرخة في 03 أوت 2016.
15. المادة 14 من القانون 16-09، المؤرخ في 03 أوت 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 46 المؤرخة في 03 أوت 2016 .
16. المادة 15 من القانون 16-09، المؤرخ في 03 أوت 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 46 المؤرخة في 03 أوت 2016.
17. المادة 16 من القانون 16-09، المؤرخ في 03 أوت 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 46 المؤرخة في 03 أوت 2016.
18. المادة 19 من القانون 16-09، المؤرخ في 03 أوت 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 46 المؤرخة في 03 أوت 2016.
19. المادة 18 من القانون 16-09، المؤرخ في 03 أوت 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 46 المؤرخة في 03 أوت 2016.
20. المواد من 21 إلى 25 من القانون 16-09، المؤرخ في 03 أوت 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 46 المؤرخة في 03 أوت 2016.
21.الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار: www.andi.dz

[1] المرسوم التشريعي رقم: 93-12 المؤرخ في 1993/10/05 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64، الصادرة بتاريخ: 1993/10/10، ص ص: 3، 10.

[2] الأمر رقم:01-03 المؤرخ في:2001/08/20 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد47، الصادرة بتاريخ: 2001/08/22، ص ص: 4، 9.

[3] المادة 06 من الأمر01-03 المؤرخ في:20أوت2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، مرجع سابق، ص: 05.

[4] العايب ياسين، دراسة وتحليل سياسة الدعم المالي الحكومي لإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، في مجلة دراسات اقتصادية، العدد1، 2014، د ب، ص ص: 38،39.

[5] المادة26 من القانون 16-09، المؤرخ في 03 أوت 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 46 المؤرخة في 03 أوت2016، ، ص: 22.

[6] المادة27 من القانون 16-09، مرجع سابق، ص ص: 22، 23.

[7] المادة 28 من القانون 16-09، مرجع سابق، ص: 23.

[8] المادة 35 من القانون 16-09، مرجع سابق، ص: 24.

[9] **أنظر:** زينات أسماء، دور التحفيزات الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر، الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد17، السداسي الثاني 2017.

[10] المادة 05 من القانون 16-09، مرجع سابق، ص:18.

[11] المادة 12 من القانون 16-09، مرجع سابق، ص ص: 19،20.

[12] المادة 13 من القانون 16-09، مرجع سابق، ص:20.

[13] المادة 14 من القانون 16-09، مرجع سابق، ص:20.

[14] المادة 15 من القانون 16-09، مرجع سابق، ص ص: 20، 21.

[15] المادة 16 من القانون 16-09، مرجع سابق، ص:21.

[16] المادة 19 من القانون 16-09، مرجع سابق، ص:21.

[17] المادة 18 من القانون 16-09، مرجع سابق، ص:21.

[18] أنظر المواد من 21 إلى 25 من القانون 16-09، مرجع سابق،ص ص:21،22.

[19] فايدي كمال، قاسي ياسين، مناخ الاستثمار في الدول العربية وأهميته في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة-حالة الجزائر-، الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد4، 2015.

[20] يعاني القطاع الصناعي من العديد من الصعوبات وهوما حد من دوره في النشاط الاقتصادي **أنظر:**
BERAH Kafia, BOUKRIF Moussa, La problématique de la création des entreprises : une application sur les PME algériennes, Présenté au Conférence internationale sur l'économie et gestion des réseaux, Agadir-Maroc, 2013, p 7.